

جودة الخدمة التأمينية في قطاع التأمين السوري من وجهة نظر المؤمن لهم

* الدكتور محمد جودت ناصر

** الدكتور محمد نادر العثمان

*** عmad صديق ديب

(تاریخ الإیادع 27 / 9 / 2012. قُبِل للنشر في 13 / 2 / 2013)

□ ملخص □

تتناول هذه الدراسة موضوع جودة الخدمة التأمينية في قطاع التأمين السوري من وجهة نظر المؤمن لهم بهدف تحديد المعايير المعتمدة لقياس جودة الخدمة التأمينية وتحديد درجة توافر هذه المعايير في الخدمات التي يقدمها، وإجراء مقارنة بين جودة الخدمة في القطاعين العام والخاص، وقد توصلت إلى اعتماد ستة أبعاد لجودة الخدمة التأمينية، حيث تم تصميم استبيانه تتضمن ستة أبعاد لجودة الخدمة التأمينية ووزعت على 250 عميلاً من عملاء شركات التأمين العامة والخاصة عاد منها (203) استبيانات صالحة للدراسة بمعدل (81.2%) منها (91) لعملاء القطاع العام، و(112) لعملاء القطاع الخاص، وقد تبين أن هذه الأبعاد متوازنة جمیعاً بمستوى يفوق الوسط بقليل في جميع منظمات التأمين العامة والخاصة، وتتفوق خدمات القطاع الخاص فيما يتعلق ببعدين من أبعاد الجودة مما يجعل المؤمن لهم يتذمرون إلى جودة القطاع الخاص بصورة أفضل من جودة القطاع العام، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة رفع مستوى الخدمة التأمينية من خلال تلبية احتياجات المؤمن لهم فيما يتعلق بالأبعاد الستة المقترحة، ولاسيما فيما يتعلق بسهولة الحصول على الخدمة والقدرات والمهارات الفنية والإنسانية وأسلوب التعامل في القطاع العام، وتندعو الدراسة أيضاً لاعتماد شركات التأمين الخاصة وال العامة على الأسلوب المتبعة في هذه الدراسة لإجراء اختبارات دورية لجودة خدماتها التأمينية بهدف تحديد النواحي الإيجابية والسلبية لتدعم الإيجابيات، وتلافي السلبيات بما يسهم في تحسين نظرة المؤمن لهم لجودة خدماتها.

الكلمات المفتاحية: الخدمة التأمينية – جودة الخدمة التأمينية – أبعاد جودة الخدمة التأمينية – شركات التأمين العامة والخاصة – المؤمن لهم.

* أستاذ – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

** مدرس في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

*** طالب دراسات عليا (دكتوراة) – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق .

The Quality of Insurance Service in the Syrian Insurance Sector from The Viewpoint of Insured People

Dr. Mohammad Jawdat Nasser*
Dr. Mohammed Nader Al-Othman **
Emad Sadeek Deeb ***

(Received 27 / 9 / 2012. Accepted 13 / 2 / 2013)

□ ABSTRACT □

This study discusses The quality of insurance service in the Syrian Insurance sector from the viewpoint of the insured. The aim is to determine the standards used to measure the quality of insurance service. It determines the presence level of these standards in the offered services. It also compares the quality of service in the public and private sectors.

This study concludes the dependence on six standards for the quality of insurance service. It clarifies that all these standards exist in a level exceeds the average slightly, but the private sector surpasses the public sector concerning the third and sixth standards and the level of quality.

This study recommends the necessity of improving the level of the quality of service and responses to the insurance needs which are related to the six proposed standards.

This study also recommends the necessity of applying its method to do regular tests on the quality of the insurance service in order to determine the positive and negative points so that the positive points can be established and the negative points can be avoided. This contributes to the improvement of the quality of insurance services in the Syrian Insurance sector.

Key words: the Insurance service , the Quality of Insurance service , the standards of the Quality Insurance service , the Insurance sector , the Insured People.

* Professor, Business Administration Department, Faculty of Economics, Damascus University.

** Assistant Professor , Accounting Department, Faculty of Economics-Tishreen university, Lattakia , Syria.

*** Postgraduate Student, Department of Business Administration, Faculty of Economics - Damascus University

مقدمة:

تتمتع صناعة التأمين بأهمية كبرى لما لها من تأثيرات بالغة على مستوى الأفراد والمنظمات والاقتصاد ككل، فهي تسهم في حماية ثروات الأفراد من الضياع والهلاك وتتضمن بناء المنظمات، واستمرار عملياتها، وتعتبر قطاعاً اقتصادياً يسهم في تشغيل اليد العاملة، ومصدراً من مصادر الدخل القومي، وأداة ادخارية تساهم في تشجيع عمليات الاستثمار.

يدرك الجميع في الجمهورية العربية السورية أهمية هذا القطاع، ويدركون أيضاً أنه قطاع ضعيف بحجمه ومساهماته، وينتفعون على إمكانية نموه وتطوره، إذا ما توفرت له المناخات المناسبة.

انطلاقاً من هذه الذهنية ورغبةً في تطوير هذا القطاع، صدر المرسوم رقم /43/ عام 2005 ملгиًا حصرية ممارسة الأنشطة التأمينية بالمؤسسة العامة السورية للتأمين، مشرعاً الباب لعمل شركات التأمين الخاصة في سوق التأمين السوري، كي تسهم المنافسة والتشاركيّة في تحسين جودة الخدمة التأمينية.

تعتبر التشريعات شرطاً لازماً لكنه غير كاف، والعبرة في نهاية المطاف تتوقف على مدى قدرة شركات التأمين، على تقديم خدمات تأمينية بجودة عالية تفي بمتطلبات المؤمن لهم، لأن جودة الخدمة التأمينية تعد إحدى المعايير المستخدمة للحكم على مدى تطور المجتمعات ورقابها.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من موقع وأهمية المؤمن لهم في العملية التأمينية، حيث تؤثر تقييماتهم لجودة الخدمة التي تقدمها منظمة التأمين على ولائهم لها واستمرارهم بالتعامل معها مما يؤثر في حجم سوق التأمين في حال كانت تلك التقييمات سلبية لدرجة ابتعادهم عن التعامل مع قطاع التأمين كلياً، ويستمد هذا البحث أهميته أيضاً من خلال قيامه بقياس جودة الخدمة التأمينية في السوق السورية، وبيان نواحي القوة والضعف فيها ومن الآمال المعقودة على الخطوات الإصلاحية وإلغاء الحصرية وفتح الباب أمام التشاركيّة بين القطاعين العام والخاص.

ويهدف هذا البحث إلى:

1. تحديد متطلبات (معايير) المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية.
2. قياس جودة الخدمة التأمينية في شركات التأمين الخاصة وال العامة من وجهة نظر المؤمن لهم.
3. مقارنة جودة الخدمة التأمينية بين القطاعين العام والخاص.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تتجلى في الإجابة عن مجموعة التساؤلات الآتية:

1. علام يعتمد المؤمن لهم في تقييم جودة الخدمة التأمينية؟
2. ما هو تقييم المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية في شركات التأمين الخاصة وال العامة؟
3. هل هناك فروق في جودة الخدمة التأمينية بين القطاعين العام والخاص؟

منهجية البحث:

1. مجتمع الدراسة: يتكون من المؤمن لهم في محافظتي اللاذقية وطرطوس، ولم يتمكن الباحث من معرفة عددهم، بسبب رفض شركات التأمين الخاصة وال العامة التصريح بما تعتبره معلومات سرية.

2. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة مناسبة من المؤمن لهم المتعاملين مع شركات التأمين الخاصة والعامة حيث وزع /250/ استبانة عاد منها /203/ استبانة صالحة للدراسة بمعدل (81,2%) من الاستبانات الموزعة، منها /91/ للمتعاملين مع القطاع العام و/112/ للمتعاملين مع القطاع الخاص.

3. **أسلوب الدراسة:** اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، من خلال دراسة ميدانية استكشافية لتحديد درجة جودة الخدمة التأمينية في شركات التأمين الخاصة والعامة، وذلك استناداً إلى:
 - الدراسات السابقة والكتب والمراجع التي تناولت موضوع جودة الخدمة بشكل عام والخدمة التأمينية بشكل خاص.

- استطلاع آراء المؤمن لهم عن الأبعاد الأساسية التي تمثل متطلباتهم من شركات التأمين.

4. أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استماره مؤلفة من جزأين ومقدمة تعرف بموضوع الدراسة وتتعهد بضمانته سرية البيانات المقدمة وحصر استخدامها بأغراض البحث العلمي، وتشتمل الجزء الأول على خمسة عبارات متعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد العينة من حيث الجنس وال عمر والمستوى العلمي والمهنة والدخل السنوي، وتشتمل الجزء الثاني على (50) عبارة مرتبطة ب(6) متغيرات لها علاقة بجودة الخدمة التأمينية وهي:
 المتغير الأول: جاهزية المنتج وقدرته على تلبية الاحتياجات التأمينية المتعددة والمتنوعة وخصصت له العبارات (6-5-4-3-2-1)

المتغير الثاني: سرعة الحصول على الخدمة (إجراءات التعاقد) وخصصت له العبارات (7-8-9-10)

المتغير الثالث: المظهر الخارجي للشركة وموظفيها والمستوى التكنولوجي المستخدم فيها (الدليل المادي)
 وخصصت له العبارات (11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22)

المتغير الرابع: الوفاء بالالتزامات وخصصت له العبارات (23-24-25-26-27)

المتغير الخامس: الحرفة والمهنية وأخلاقيات المهنة وخصصت له العبارات (28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38)

المتغير السادس: القدرات والمهارات الفنية والإنسانية وطريقة تعاملهم مع المؤمن لهم وخصصت له العبارات (40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50)

5. **معالجة البيانات:** وقد تم اعتماد مقياس ليكرت (من خمس درجات لتقدير إجابات أفراد العينة حيث تم إعطاء خمس درجات لإجابة موافق بشدة وأربع درجات لإجابة موافق وثلاث درجات لإجابة حيادي ودرجتان لإجابة غير موافق ودرجة واحدة لإجابة لا أوفق مطلقاً) وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package of Social Sciences(SPSS)Ver.(18) لحساب المؤشرات التالية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية- اختبار t فرق المتوسط لعينة واحدة لاكتشاف الاختلاف المعنوي بين متوسط المجتمع الذي سحبته منه وقيمة ثابتة هي(3)- اختبار تحليل التباين ANOVA- اختبار t لفرق بين عينتين مستقلتين - اختبار ألفا كرونباخ للثبات.

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: لا تتوافر الجودة في الخدمات التأمينية في شركات التأمين السورية العامة و الخاصة.
- الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية في جودة الخدمة التأمينية بين القطاعين العام والخاص.

محددات البحث:

- تقتصر الدراسة على المؤمن لهم في مدینتي اللاذقية وطرطوس لقناعة الباحث بتشابه نظر المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية في جميع المحافظات السورية، ولصعوبة توزيع الاستبانة في المحافظات الأخرى في ظل الظروف الراهنة.
- تقتصر الدراسة على الأشخاص الذين يتعاملون مع شركات التأمين العامة و الخاصة.

الدراسات السابقة:

فوجئ الباحث بقلة الدراسات في هذا المجال حيث تناولت أغلب الدراسات التأمينية موضوعات كالوعي التأميني والدور الاستثماري لشركات التأمين وتأثير بعض المتغيرات على جودة الخدمة التأمينية أو تناولت الخدمة التأمينية ك أحد عناصر المزيج التسويقي التقليدي أو المعدل، ومع ذلك فإن الباحث يورد بعض الدراسات التي استقاد منها بشكل أو بآخر.

1. دراسة (كريم، 2005)

قامت الدراسة بالتعريف بالمفاهيم الأساسية للخدمة التأمينية وختبرت مستوى تطبيق عناصر المزيج التسويقي في المؤسسة العامة الجزائرية للتأمين، وقد توصلت إلى أن مستوى جودة الخدمة التأمينية في الجزائر ينمو بشكل مطرد ودعت لضرورة زيادة الاهتمام بعناصر المزيج التسويقي الخدمي لما له من تأثير كبير على جودة الخدمة التأمينية.

2. دراسة (حداد، وراشد، 2008)

قامت هذه الدراسة بقياس مدى رضا قطاع الأعمال الأردني في منطقة عمان الكبرى عن جودة الخدمة التأمينية التي تقدمها شركات التأمين الأردنية وذلك من خلال استطلاع الآراء باستخدام عناصر المزيج التسويقي المعدل، وذلك بهدف تقديم مؤشرات تستخدمها شركات التأمين الأردنية في حل مشكلة تواضع حجم سوق التأمين، ودعت لضرورة زيادة الاهتمام بعناصر المزيج التسويقي.

3. دراسة (الأموي، 2009)

قامت هذه الدراسة باختبار مدى توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في شركات التأمين السورية، ودراسة أثر تطبيقها على جودة الخدمة التأمينية، وقد توصلت إلى أن متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية متوفرة وهناك أثر إيجابي لتطبيقها على جودة الخدمة التأمينية، ودعت لضرورة الإسراع بتطبيقها دون تأخير.

4. دراسة (الأشقر، 2010)

قامت هذه الدراسة بالبحث عن معوقات تطور صناعة التأمين السورية، وعملت على اختبار أثر متغيرات الوعي التأميني والتطور الاقتصادي والاجتماعي وإحداث شركات تأمين خاصة على تطور صناعة التأمين، وقد حددت مجموعة من الصعوبات واقتصرت عدداً من التوصيات لتذليلها.

5. دراسة (خالد، 2011)

قامت هذه الدراسة بالبحث عن إمكانية تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في مؤسسة التأمين الجزائرية ودورها في تدعيم الأنشطة التأمينية وقد توصلت إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يؤثر إيجابياً في الأنشطة التأمينية وأن الإدارة مقتضية بضرورة تطبيقها ولكن هناك بعض الصعوبات التي تحول دون ذلك ودعا لتذليل تلك الصعوبات.

6. دراسة (Gorji , 2011) 17

قامت هذه الدراسة باختبار مدى توافر متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في صناعة التأمين الإيرانية وأثر تطبيقها على جودة الخدمة التأمينية من خلال التركيز على خمسة أبعاد هي إرضاء الزبائن والتحسين المستمر والتفاعل مع الزبائن والعمليات والأداء التنظيمي وقد توصلت إلى نتائج مفادها أن متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة متوفرة بدرجات متفاوتة من شركة لأخرى وأن لهذا التطبيق أثر إيجابي على جودة الخدمة وقدمت أيضاً نموذجاً مقترناً لضمان نجاح هذا التطبيق.

7. دراسة (Dizgah) 2012 (16)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة وتطوير الأداء التنظيمي لشركات صناعة التأمين في مقاطعة كولان الإيرانية، وقد بيّنت أن الأداء التنظيمي يعتمد على عوامل كثيرة وجميع هذه العوامل تتأثر إيجاباً بإدارة الجودة الشاملة باستثناء عامل واحد يتأثر سلباً.

أما هذا البحث فيتميز باستخدام مقاييس معنوية لتقييم جودة الخدمة التأمينية من زاوية المؤمن لهم، حيث توصلت لاعتماد ستة أبعاد لجودة الخدمة التأمينية تم من خلالها الحكم على جودة الخدمة وقد تبيّن أن مستوى الخدمة التأمينية في سوريا أعلى من المتوسط بقليل كما أن جودة الخدمة في شركات القطاع الخاص أعلى منها في القطاع العام كما أن هذه الأبعاد الستة يمكن أن تعتمد كمقياس تستطيع شركات التأمين من خلاله الحكم على مدى رضا عملائها على الخدمات التي تقدمها لهم.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم وخصائص الخدمة التأمينية:

هناك العديد من المحاولات لتعريف الخدمة التأمينية من خلال إسقاط المفاهيم العامة للخدمات عليها دون ذكر أي خصوصية لها، في حين استخدم آخرون تلك المفاهيم العامة وطوروها لتسجم مع ما يميز خدمة التأمين عن غيرها من الخدمات الأخرى.

يعتبر التعريف المقدم (ناصر ، 2007: ص18) 14 تعرِيفاً مغرياً في الخصوصية إذ يرى الخدمة التأمينية بأنها اتفاق يجري بين طرفين أحدهما مؤمن والآخر مؤمن له وبموجب الاتفاق يقوم المؤمن بتغطية الأخطار المتفق عليها في العقد مقابل قيام المؤمن له بسداد مبالغ من المال أو أقساط يتقاضاً عليها، أما (الأموي، 2009: ص62) 3 فتعرف الخدمة التأمينية بأنها المنافع التي يجنيها المؤمن لهم والمتمثلة بالتعويض، أو الحالة المعنوية المتمثلة بالشعور بالأمان والاستقرار، بينما ترى (الشيخ، 2009: ص44-45) 6 بأن الخدمة التأمينية تتمثل بالمنتج الأساسي المعبر عنه بـ ((وثيقة التأمين وما تتضمنه من شروط وأقساط وحدود تغطية وما يرتبط بها من تعويضات وكشوف ومعاينات)) والخدمات المرافقة لتقديم ذاك المنتج الأساسي، أما (الأشقر، 2010: ص56) 2 فيقول أن المنتج التأميني هو توفير التغطية التأمينية التي يحتاجها الزبون بصرف النظر عن بيعها له أو لا.

بالاستناد إلى ما سبق يمكن تعريف الخدمة التأمينية بأنها: ذاك المنتج المعنوي غير الملحوظ الذي يشبع حاجة المؤمن لهم إلى الأمان والاستقرار، والذي يسمى التغطية التأمينية، ويستدل عليه من خلال وثيقة التأمين، وما يرافق عملية تقديمها من أنشطة وعلاقات تفاعلية بين المؤمن لهم وموظفي الشركة أثناء التعاقد وخلال فترة سريان العقد وعند التسوية والمطالبة بالتعويض.

تستمد الخدمة التأمينية خصائصها من تميز الخدمات عن المنتجات المادية ومن تميزها عن باقي الخدمات، فهي كغيرها من الخدمات منتج معنوي غير ملموس (KOTLER et DUBOIS, 1990) ويتألزم إنتاجها مع استهلاكها (الجريري, 2006: ص23) وتبين جودتها ويسعى تطبيقها (ناصر، ترجمان, 2005: ص21-22)، وبصعب إنتاجها وتخزينها أو شراوها وتخزينها لذلك تركز شركات التأمين على جاهزية المنظمة عوضاً عن جاهزية الخدمة (شريجي، 1997: ص23)، وتميز عن باقي الخدمات بكونها خدمة محضة لا يتراافق تقديمها بتقديم أي منتج مادي، وهي قابلة للتسويق على نطاق واسع، ومستهلكها شخص طبيعي واعتباري، ودرجة التلازم بين إنتاجها واستهلاكها في الحدود الدنيا ، ولا تعتمد كثيراً على الآلات والأدوات، وتحتاج لرأسمال ضخم وملاعة مالية دائمة ومستمرة، وفترة التفاعل بين مقدمها ومستهلكها طويلةً ومستمرة قد تتدل عشرات السنين، ومشتريها غير قادر على المسماومة في سعرها، وتعد الحماية القانونية للإبداع في مجال الخدمات التأمينية وبالتالي لا يمكن لشركات التأمين أن تنافس على المدى الطويل بالاعتماد على منتجها الأساسي وإنما من خلال الخدمات المرافقة والعلاقات التفاعلية. (علي، 2006: ص27-28)

ثانياً: مفهوم وأبعاد ومقاييس جودة الخدمة التأمينية:

تعتمد أغلب الدراسات عند محاولة إيضاح مفهوم جودة الخدمة التأمينية على المفهوم العام لجودة الخدمات، مرکزة على قضية أساسية هي إدراك الزيون، وفي هذا الشأن يعرفها (خالد, 2011: ص11) بأنها الوفاء بمتطلبات الزبائن، بينما يقول (عبد القادر، مجلة شمال إفريقيا العدد الثالث: ص257) بأن جودة الخدمة مقاييس لدرجة رقي مستوى الخدمة المقدمة لتقابل توقعات العملاء وأن الجودة التي يدركها العميل هي الفرق بين توقعاته لأبعاد الجودة وبين الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توفر هذه الأبعاد في الخدمة المقدمة، بينما يوجز (كريم, 2005: ص32) 7 قائلًا بأن جودة الخدمة معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي مع توقعات الزبائن، وفي محاولة لإسقاط المفاهيم العامة لجودة الخدمة على مفهوم جودة الخدمة التأمينية تورد (الأموي, 2009: ص69) 3 بأنها جملة من المواصفات والسمات الواجب توافرها في الخدمات التأمينية المقدمة بهدف كسب ولاء الزيون من خلال تقديم خدمات تأمينية تتميز بدقة التطابق بين المعايير الموضوعة وبين ما يقدم فعلاً.

بناءً على ما نقدم وفي حدود خدمة هذا البحث يمكن تعريف جودة الخدمة التأمينية بأنها: مقاييس معنوي مقارن يستخدمه المؤمن له للحكم على أنشطة منظمة التأمين بالاستناد إلى تجربته الشخصية ومن خلال مقارنة إدراكه لمستوى الخدمة المقدمة له مع ما كان يتوقعه، أو لمقارنتها مع ما تقدمه منظمات تأمين أخرى.

بينما يحدد PARASURAMAN ورفاقه أبعاد الجودة في خمسة أبعاد (الرويس, 2002: ص13) هي: الأشياء الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، التوكيد والتعاطف، بينما ترى (إبراهيم, 2003: ص91-92) 1 بأن للخدمة التأمينية أبعاد عشرة هي: الاعتمادية، الاستجابة، الكفاءة، الأمان، سهولة الحصول على الخدمة، اللباقة، الاتصال، المصداقية، معرفة وتفهم العميل والجوانب المادية، ويدرك (علام, 1997: ص256) 12 إن أبعاد الجودة لا تعود كونها مؤشرات لقياس مدى قدرة النظام الإنتاجي على تقديم خدمة ذي مستوى من الجودة أكثر من كونها مقاييس لجودة المنتج الخدمي ذي الطابع المعنوي.

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها عملية قياس جودة الخدمة التأمينية والمنتشرة بتفاوت القدرات الإدراكية للمؤمن لهم، وتعدد مستويات الجودة التي تتم المقارنة على أساسها، واعتماد عملية القياس على معايير غير مادية،

فإن المحاولات والدراسات أسفرت عن اقتراح واستخدام عدة مقاييس لجودة الخدمة التأمينية، بعضها معنوي، وبعضها مادي يستدل من خلاله على جودة الخدمة ولا يقيسها كمياً (الأموي، 2009: ص 76-71) ومن هذه المقاييس:

1. قياس جودة الخدمة من خلال عدد شكاوى المؤمن لهم.

2. قياس جودة الخدمة من خلال وضع زمن معياري ومقارنته بزمن الإنجاز الفعلي.

3. مقياس (SERVQUAL) الذي وضعه باراسورمان ورفاقه والذي يتلخص بالطلب من الزبون

إعطاء أهمية نسبية لكل بعد من أبعاد جودة الخدمة ومن ثم يطلب منه تحديد ما يتوقع الحصول عليه من كل بعد من هذه الأبعاد وبالتالي التقييم والجمع نحصل على قياس لجودة الخدمة المتوقعة، وتستخدم الأهمية النسبية لأبعاد جودة الخدمة مع ما يدركه الزبون من قيم لأبعاد جودة الخدمة المقدمة للحصول على قياس لجودة الخدمة المقدمة، ومن خلال مقارنة قياس جودة الخدمة المتوقعة مع جودة الخدمة المقدمة نحصل على قياس لجودة الخدمة.

4. مقياس (SERVPERF) الذي يقيس الأداء الفعلي للخدمة بالاستطلاع المباشر لآراء واتجاهات الزبائن.

بالاستناد إلى جميع الجهود المبذولة في مجال قياس جودة الخدمة وبالاعتماد على أبعاد نموذج باراسورمان ونموذج القياس المباشر لآراء واتجاهات، إضافةً إلى استطلاع آراء المؤمن لهم حول القضايا التي يهتمون بها في مجال التعامل مع شركات التأمين، فقد قام الباحث بتطوير ستة أبعاد لجودة الخدمة التأمينية تستخدم كمتغيرات لقياسها من خلال استطلاع آراء واتجاهات المؤمن لهم المتعاملين مع شركات التأمين السورية الخاصة وهذه الأبعاد هي:

1. جاهزية شركة التأمين وقدرتها على تلبية الاحتياجات المتعددة والمتنوعة (وثائق التأمين).

2. سهولة الحصول على الخدمة (إجراءات التعاقد).

3. المظهر الخارجي للشركة ولموظفيها ومستوى التكنولوجيا المستخدم فيها (الدليل المادي).

4. الوفاء بالالتزامات وفقاً لشروط وثيقة التأمين.

5. الحرفية والمهنية والالتزام بأخلاقيات صناعة التأمين.

6. القرارات والمهارات الفنية والإنسانية للموظفين وأساليب التواصل مع المؤمن لهم.

ثالثاً: قطاع التأمين السوري في ظل التشاركيّة وإلغاء الحصرية:

إن المتتبع لواقع سوق التأمين السورية بعد صدور المرسوم رقم 43 لعام 2005 يمكن أن يلاحظ مايلي:

1. انتهاء حصر الأنشطة التأمينية بالمؤسسة العامة السورية للتأمين ودخول شركات التأمين الخاصة التي

ابتدأت بست شركات في منتصف 2006 لتصل إلى ثلات عشرة شركة في نهاية 2010

2. محافظة المؤسسة العامة السورية للتأمين على موقع الصدارة بين شركات التأمين السورية على الرغم

من تراجع حصتها السوقية من 94,3% في عام 2006 إلى 47% في نهاية 2010 ووصلت إلى

أدنى مستوى لها في عام 2008 / بنسبة 43,23 %، بينما استطاعت شركات القطاع الخاص أن

تزيد حصتها السوقية من 5,7% في عام 2006 إلى 53% في نهاية 2010 ووصلت إلى

أعلى مستوى لها في عام 2008 بنسبة 56,77% وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) توزع سوق التأمين بين القطاعين العام والخاص.

الأعوام					الحصة السوقية
2010	2009	2008	2007	2006	
%47	%47	%43,23	%59,53	%94,3	المؤسسة العامة السورية للتأمين
%53	%53	%56,77	%40,47	%5,7	شركات التأمين الخاصة

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

3. إن احتلال المؤسسة العامة السورية للتأمين موقع الصدارة لايغى حقيقة تعرضها لمنافسة شديدة خاصة في العامين 2007-2008 / حيث حققت نسب نمو سالبة، لكنها عادت لتحقيق نسب نمو موجبة في العام 2009/ بما يفوق نسبة النمو في سوق التأمين، ولتحقق نسبة نمو متساوية لنسبة النمو في سوق التأمين في العام 2010/، في حين استطاعت شركات التأمين الخاصة مجتمعةً أن تنمو بنسب متزايدة تفوق معدل النمو في سوق التأمين في العامين 2007-2008 /، لتختفي نسبة نموها إلى مادون النسبة السوقية في العام 2009/، ولتنمو بنسبة متساوية للنسبة السوقية في العام 2010/، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) نسب النمو في سوق التأمين بين القطاعين العام والخاص.

الأعوams					نسب النمو
2010	2009	2008	2007	2006	
%31,56	%14,43	%34,6	%24,28	%10,38	سوق التأمين السورية
%31,56	%29,05	%5,77-	%21,2-	%4,09	المؤسسة العامة السورية للتأمين
%31,56	%3,98	%93,8	%786	-----	شركات التأمين الخاصة

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

4. إن نسب النمو المتحققة في سوق التأمين السورية كانت بفعل نمو حجم أعمال التأمين الخاصة في عامي 2007 - 2008 /، وقد بلغت نسبة النمو في حجم أعمال شركات التأمين الخاصة %786 في عام 2007/ وهي نسبة نمو كبيرة وسبب ذلك تواضع حجم أعمال شركات التأمين الخاصة في عام 2006/ حيث باشرت عملها في النصف الثاني منه ، لتعود المؤسسة العامة للتأمين لتقود قاطرة النمو في عام 2009/، لتتقارب مساهمة كلا القطاعين في نمو السوق التأميني لعام 2010/، كما هو مبين في الجدول (3)

الجدول رقم (3) مساهمة القطاعين العام والخاص في نمو سوق التأمين السورية.

الأعوams					المساهمة في النمو
2010	2009	2008	2007	2006	
%100	%100	%100	%100	%100	مساهمة القطاعين العام والخاص
%46,99	%83,91	%9,93-	%80,56-	%39,39	المؤسسة العامة السورية للتأمين
%53,01	%16,09	%109,93	%180,56	%60,61	شركات التأمين الخاصة

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

5. تفاوت مستوى الإقبال على التعامل مع المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركات التأمين الخاصة من عام آخر، فبعد أن فقدت المؤسسة جزءاً كبيراً من حصتها السوقية عادت لاستعيدها في سنوات لاحقة،

كما أن شركات التأمين الخاصة التي قادت قاطرة النمو في سوق التأمين محققةً نسب نمو كبيرة جداً عادت لتساوى مع المؤسسة في نسب النمو ونسبة المساهمة في نمو القطاع التأميني، مما يدفع للتساؤل عن دور جودة الخدمة التأمينية في هذا التفاوت.

النتائج والمناقشة :

الدراسة الميدانية:

أولاً- اختبار صدق ثبات المقاييس المستخدمة:

لاختبار مدى صلاحية الاستبيان، قام الباحث بعرضها على عدد من أساتذة الجامعات السورية، وعلى عدد من العاملين في شركات التأمين الخاصة والعامة، لدراسة مدى دقة صياغة العبارات المستخدمة، ودرجة ملاءمتها لأهداف الدراسة، حيث تم تعديل العديد من العبارات في ضوء الملاحظات المقدمة، وإضافة إلى ذلك تم توزيع خمس استبيانات على خمسة متعاملين على أساس الملاءمة كاختبار أولي وكانت النتائج إيجابية، وبناءً على ذلك تم اعتماد الاستبيان ووزع على مفردات عينة الدراسة. وللتتأكد من ثبات المقاييس المستخدمة، قام الباحث باستخدام طريقة معامل الفا كرونباخ (ALPHA CRONBACH) وذلك من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) فقد تم الحصول على النتائج الواردة في الجدول (4).

الجدول رقم (4) اختبار معامل الفا كرونباخ (ALPHA CRONBACH) لثبات مقاييس الدراسة

الترتيب	المقاييس	عدد العبارات	معامل الثبات
1	جاهزية المنتج وقدرته على تلبية الاحتياجات التأمينية المتعددة والمتنوعة	6	0,780
2	سرعة الحصول على الخدمة (إجراءات التعاقد)	4	0,661
3	المظهر الخارجي للشركة وموظفيها والمستوى التكنولوجي المستخدم (الدليل المادي)	12	0,934
4	الوفاء بالالتزامات	5	0,781
5	الحرافية والمهنية وأخلاقيات المهنة	11	0,903
6	القدرات والمهارات الفنية والإنسانية وطريقة التعامل	12	0,936
7	كامل الاستبيان	50	0,886

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيم معامل الفا لجميع المقاييس المستخدمة في الدراسة أكبر من (0,60) وهو الحد المقبول في الدراسة، على اعتبار أن قيمة معامل الثبات الفا تتراوح بين صفر وواحد، وكلما اقتربت من الصفر دل على عدم وجود ثبات، وهذا يدل على أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عال.

والخلاصة: أن المقاييس المستخدمة تتمتع بالصدق والثبات اللازمين ل القيام بالتحليل الإحصائي واختبار صحة الفرضيات.

ثانياً- اختبار الفرضيات:

1. اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (5) المؤشرات المتعلقة بالفرضية الأولى

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	المعنوية	القرار
X1	3,64433	0,652645	14,86	0,0	توجد
X2	3,54433	0,813640	9,532	0,0	توجد
X3	3,613995	0,8464869	10,335	0,0	توجد
X4	3,329064	0,7502426	6,249	0,0	توجد
X5	3,446485	0,7614173	8,355	0,0	توجد
X6	3,46757	0,8277751	8,048	0,0	توجد
الجودة	3,5076	0,62103	11,646	0,0	توجد

يتضح من الجدول رقم (5) ومن خلال المقارنة بين قيمة المتوسط الحسابي المتعلق بكل متغير من المتغيرات المذكورة في هذا الجدول ومقارنتها مع قيمة متوسط المقياس المعتمد وبالبالغة 3/ مايلي :

1. تتوافر القدرة على تلبية الاحتياجات التأمينية المتعددة والمتنوعة في قطاع التأمين السوري بمستوى يفوق المتوسط بقليل.

2. تتوافر السرعة في تقديم الخدمة في قطاع التأمين السوري بمستوى يفوق المتوسط بقليل.

3. يتوافر المظهر الخارجي اللائق للشركة ولموظفيها ولمستوى التكنولوجيا المستخدم في قطاع التأمين السوري بمستوى يفوق المتوسط بقليل.

4. تقي شركات التأمين بوعودها والتزاماتها في قطاع التأمين السوري بمستوى يفوق المتوسط بقليل.

5. توافر الحرافية والمهنية وأخلاقيات المهنة في قطاع التأمين السوري بمستوى يفوق المتوسط بقليل.

6. توافر القدرات الفنية والإنسانية وأسلوب التعامل مع المؤمن لهم في قطاع التأمين السوري بمستوى يفوق المتوسط بقليل.

7. توافر الجودة في الخدمة التأمينية المقدمة في قطاع التأمين السوري بمستوى يفوق المتوسط بقليل.

2. اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (6) اختبار t لعينتين مستقلتين

المتغيرات	الجودة	خاص	عام	القطاعين العام والخاص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفروق	t	المعنوية	الفروق
X1	عام	خاص	-	3,63297	0,733493	0,020604	-	0,223	0,824	غير معنوية
	عام	خاص	-	3,65357	0,582002	0,279533	-	2,465	0,15	غير معنوية
X3	عام	خاص	-	3,268032	0,9797512	0,6270573	-	5,634	0,0	معنوية
	عام	خاص	-	3,895089	0,5897593	0,1781593	-	1,690	0,93	غير معنوية
X4	عام	خاص	-	3,230769	0,8495348	0,1519730	-	1,418	0,158	غير معنوية
	عام	خاص	-	3,408929	0,6517549	0,644975	-	5,977	0,0	معنوية
X6	عام	خاص	-	3,11172	0,914663	0,31705	-	3,731	0,0	معنوية
	عام	خاص	-	3,75670	0,616764	0,48779	-			
الجودة										

يتضح من الجدول رقم (6) ومن خلال المقارنة بين قيمة المتوسط الحسابي المتعلق بكل متغير من المتغيرات المذكورة في هذا الجدول ومقارنتها مع قيمة متوسط المقياس المعتمد والبالغة /3/ والمقارنة أيضاً بين مستوى المعنوية الناتج ومستوى المعنوية المعتمد /%0.05/ مايلي:

1. عدم وجود فروق جوهرية في قدرة القطاعين العام والخاص على تلبية الاحتياجات التأمينية المتعددة.
2. عدم وجود فروق جوهرية في قدرة القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بسرعة تقديم الخدمة.
3. وجود فروق جوهرية بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمظهر الخارجي للشركة ولموظفيها ولمستوى التكنولوجيا المستخدم فيها، وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.
4. عدم وجود فروق جوهرية بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالوفاء بالوعود والالتزامات.
5. عدم وجود فروق جوهرية بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالحرفية والمهنية وأخلاقيات المهنة.
6. وجود فروق جوهرية بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالقدرات والمهارات الفنية والإنسانية وأسلوب التعامل وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.
7. وجود فروق جوهرية بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بجودة الخدمة التأمينية، وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

ثالثاً - الاختلاف بين أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة تبعاً للخصائص الشخصية:

1. الفروق حسب الجنس:

الجدول رقم (7) المؤشرات المتعلقة بالاختلاف حسب الجنس

الجودة	المتغيرات						الفروق تبعاً للجنس
	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
3,5526	3,46667	3,481818	3,423333	3,706944	3,55	3,68667	متوسط الإناث
3,4888	3,46795	3,431659	3,289510	3,574995	3,54196	3,62657	متوسط الذكور
0,667	0,01-	0,427	1,161	1,013	0,064	0,569	t
0,5	0,992	0,670	0,247	0,312	0,949	0,551	مستوى المعنوية
	لا توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد	القرار

يتضح من الجدول رقم(7) أن جميع مستويات المعنوية بالنسبة للمتغيرات الستة وللجودة أعلى من مستوى المعنوية المستخدم 0,05 مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية وأبعادها تبعاً للجنس.

2. الفروق حسب العمر:

الجدول رقم (8) نتائج تحليل التباين (ANOVA) حسب العمر

الجودة	المتغيرات						الفروق تبعاً للعمر
	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
1,0651	0,701	2,062	1,792	0,849	4,779	0,710	F
0,163	0,592	0,087	0,132	0,496	0,001	0,586	مستوى المعنوية
	لا توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد	توجد	لا توجد	القرار

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ وجود فروق في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية في قطاع التأمين السوري بالنسبة للمتغير (X2) وعدم وجود فروق بالنسبة للمتغيرات رقم (x6,x5,x4,x3,x1)

3. الفروق حسب المستوى العلمي:

الجدول رقم (9) نتائج تحليل التباين (ANOVA) حسب المستوى العلمي

الجودة	المتغيرات						الفروق تبعاً للمستوى العلمي
	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
1,440	0,908	2,573	3,752	0,605	1,094	1,323	F
0,222	0,460	0,039	0,006	0,659	0,361	0,263	مستوى المعنوية
لا يوجد	لا يوجد	يوجد	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	القرار

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ وجود فروق في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية في قطاع التأمين بالنسبة للمتغير (X5,X4) وعدم وجود فروق بالنسبة للمتغيرات رقم (x6,x3,x2,x1) وللجودة.

4. الفروق حسب المهن:

الجدول رقم (10) نتائج تحليل التباين (ANOVA) باختلاف المهن

الجودة	المتغيرات						الفروق تبعاً للمهن
	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
2,128	2,076	1,930	1,672	1,722	3,416	1,927	F
0,52	0,58	0,78	0,130	0,118	0,003	0,078	مستوى المعنوية
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	القرار

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ وجود فروق في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية في قطاع التأمين بالنسبة للمتغير(X2) وعدم وجود فروق بالنسبة للمتغيرات (X1, X6,X5,X4,X3,) وللجودة.

5. الفروق حسب الدخل السنوي:

الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين (ANOVA) باختلاف الدخل السنوي

الجودة	المتغيرات						الفروق تبعاً للدخل
	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
4,688	5,630	5,095	5,243	3,630	2,543	2,424	F
0,001	0,0	0,001	0,0	0,007	0,041	0,049	مستوى المعنوية
توجد	توجد	توجد	توجد	توجد	توجد	توجد	القرار

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ وجود فروق في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية في شركات التأمين الخاصة بالنسبة للمتغيرات(X6,X5,X4,X3, X2,X1) وللجودة.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1. تتمتع الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين الخاصة والعامة من وجهة نظر المؤمن لهم بجودة تفوق الوسط بقليل، وبالنسبة لجميع أبعاد الجودة التي تم اعتمادها.
2. تتمتع الأبعاد السابقة بدرجات متفاوتة من الجودة وفق الترتيب الآتي(تباعية الاحتياجات التأمينية المتعددة والمتنوعة- المظهر الخارجي للشركة ولموظفيها وللتكنولوجيا المستخدمة فيها- سرعة الحصول على

- الخدمة - المهارات الفنية والإنسانية وأسلوب التعامل -الحرفية والمهنية وأخلاقيات صناعة التأمين - الوفاء بالالتزامات).
3. وجود فروق معنوية في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمتغيرات (X3, X6) وللジョدة بشكل عام وهذه الفروق تمثل لصالح القطاع الخاص.
4. عدم وجود فروق معنوية في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية في المنظمات السورية تبعاً للجنس.
5. عدم وجود فروق معنوية في النظرة لجودة الخدمة التأمينية باختلاف العمر للمؤمن لهم فيما يتعلق بالأبعاد: القدرة على تلبية الاحتياجات التأمينية المتعددة والمتنوعة- الوفاء بالالتزامات وفقاً لشروط وثيقة التأمين- الحرفية والمهنية والالتزام بأخلاقيات صناعة التأمين- القدرات والمهارات الفنية والإنسانية للموظفين وأساليب التواصل مع المؤمن لهم- المظهر الخارجي للشركة ولموظفيها ومستوى التكنولوجيا المستخدم فيها (الدليل المادي).
6. وجود فروق معنوية في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية فيما يتعلق بسرعة الحصول على الخدمة التأمينية باختلاف العمر.
7. عدم وجود فروق جوهرية في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية باختلاف المستوى العلمي فيما يتعلق بالأبعاد: جاهزية شركة التأمين وقدرتها على تلبية الاحتياجات المتعددة والمتنوعة (وثائق التأمين)- سهولة الحصول على الخدمة (إجراءات التعاقد)- المظهر الخارجي للشركة ولموظفيها ومستوى التكنولوجيا المستخدم فيها (الدليل المادي) المظهر الخارجي للشركة ولموظفيها ومستوى التكنولوجيا المستخدم فيها (الدليل المادي)- الوفاء بالالتزامات وفقاً لشروط وثيقة التأمين-القدرات والمهارات الفنية والإنسانية للموظفين وأساليب التواصل مع المؤمن لهم-
8. وجود فروق معنوية في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية باختلاف المستوى العلمي فيما يتعلق بالحرفية والمهنية وأخلاقيات صناعة التأمين- القدرات والمهارات الفنية والإنسانية للموظفين وأساليب التواصل مع المؤمن لهم.
9. وجود فروق معنوية في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية باختلاف المهن فيما يتعلق بالأبعاد: سهولة الحصول على الخدمة (إجراءات التعاقد)
- 10 عدم وجود فروق جوهرية في نظرة المؤمن لهم لجودة الخدمة التأمينية باختلاف المهن فيما يتعلق بقدرة وجاهزية شركات التأمين الخاصة على تلبية الاحتياجات التأمينية - الوفاء بالالتزامات وفقاً لشروط وثيقة التأمين- الحرفية والمهنية والالتزام بأخلاقيات صناعة التأمين- القدرات والمهارات الفنية والإنسانية للموظفين وأساليب التواصل مع المؤمن لهم- المظهر الخارجي للشركة ولموظفيها ومستوى التكنولوجيا المستخدم فيها (الدليل المادي).
- 11 : وجود فروق معنوية في النظرة لجودة الخدمة التأمينية باختلاف الدخل السنوي للمؤمن لهم فيما يتعلق بالأبعاد: سهولة الحصول على الخدمة (إجراءات التعاقد)- الوفاء بالالتزامات وفقاً لشروط وثيقة التأمين- الحرفية والمهنية والالتزام بأخلاقيات صناعة التأمين- القدرات والمهارات الفنية والإنسانية

للموظفين وأساليب التواصل مع المؤمن لهم- المظهر الخارجي للشركة ولموظفيها ومستوى التكنولوجيا المستخدم فيها (الدليل المادي).

التوصيات: بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. العمل على رفع مستوى جودة الخدمة التأمينية في شركات التأمين الخاصة والعامة وذلك من خلال تلبية متطلبات المؤمن لهم فيما يتعلق بالأبعاد الستة التي تم تحديدها في هذا البحث.
2. رفع مستوى العاملين في شركات التأمين الخاصة والعامة وذلك من خلال توظيف أصحاب الاختصاص في المجال التأميني وإخضاعهم لدورات تدريبية في أصول التعامل والتواصل مع المؤمن لهم.
3. ضرورة قيام كل شركة تأمين خاصة، وعامة بإجراء دراسات شاملة على مستوى الجمهورية العربية السورية لإعداد التوزيع الطبيعي الاحتمالي للأخطار التي يعاني منها المجتمع السوري باختلاف المناطق والمهن والمستويات المادية والاجتماعية وت تقديم المنتجات التأمينية التي تناسب جميع شرائح المجتمع.
4. قيام شركات التأمين الخاصة والعامة بإجراء اختبارات دورية لجودة خدماتها من وجهة نظر المؤمن لهم بالاعتماد على الأبعاد الستة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.
5. ضرورة قيام المؤسسة العامة السورية للتأمين بالاهتمام بجودة خدماتها ولاسيما فيما يتعلق بسهولة الحصول على الخدمة والقدرات والمهارات الإنسانية والفنية وطريقة التواصل مع المؤمن لهم.

الدراسات المستقبلية: يوصي الباحث بإجراء دراسات مستقبلية تخص الجوانب الآتية :

1. دراسة جودة الخدمة التأمينية من وجهة نظر العمالء الداخليين(الموظفين في شركات التأمين) الخاصة والعامة وإجراء مقارنة بينهما.
2. دراسة أثر المفاهيم الإسلامية على الموقف من التعامل مع شركات التأمين السورية.

المراجع :

- 1- إبراهيم، غزه. (تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية) ، بحث مقدم للملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، الدوحة - قطر ، تشرين الثاني 2003، ص 91-92.
- 2- الأشقر، فراس. (واقع تسويق خدمات التأمين في الجمهورية العربية السورية وآفاقه المستقبلية في ظل إحداث شركات خاصة) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا: 2010، ص 56.
- 3- الأموي، إيناس. (دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة التأمينية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا: 2009 ، ص 62-69.
- 4- الجريري، صالح. (أثر التسويق الداخلي وجودة الخدمات في رضا الزبون) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق: 2006، ص 23.
- 5- الرويس، محمد(نموذج مقترن لقياس جودة الخدمات المصرفية لدولة قطر)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر: 2002، ص 13-15.
- 6- الشيخ، راميا. (دور الميزة التنافسية في تعزيز نشاطات التأمينات العامة)رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا: 2009 ، ص 44-45.

- 7- ببشاري، كريم. (تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، الجزائر: 2005 , ص32.
- 8- حداد، شفيق. (مدى رضا منظمات العمل عن خدمات شركات التأمين في منطقة عمان الكبرى) ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد الأول، 2008. ص117-140.
- 9- خالد، خطيب. (مدخل إدارة الجودة الشاملة لتحسين القدرة التنافسية في قطاع التأمين الجزائري) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر : 2011 , ص11.
- 10- شربتجي، هدى. (تسويق التأمين وتنمية المهارات والكفاءات التسويقية في شركات التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا: 1997 , ص23.
- 11- عبد القادر، يريش. (جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث , ص257.
- 12- علام، سمير. (مناهج التحسين للجودة ودورها في زيادة إنتاجية شركات الإسكان والتشييد المصرية وتحسين قدرتها التأمينية ونموذج مقترن) ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة: 1997 , ص256.
- 13- علي، نادية. (استراتيجيات مستحدثة لتطوير المنتج لتطبيق على التأمين)، بحث مقدم إلى الملتقى العربي الثاني- التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات- الدوحة، تشرين الأول: 2003 , ص27-28.
- 14- ناصر ، محمد. (أساسيات التأمين بمفهومه النظري والتطبيقي) . دمشق: دار التواصل العربي,2007.ص18
- 15- ناصر ، محمد، ترجمان، غيث. (تسويق الخدمات) ، تشورات جامعة دمشق: 2005 , ص21-22.
- 16- Dizgah Morad,(The Relationship between TQMPractices and Organizational Performance in the Insurance Industry of Guilan province),Journal of Basic and Applied Scientific Research, 2(4)2012,3397-3402
- 17- Gorji Mohammad,(The Study of the Relationship between Total Quality Management and Service Quality Improvement Leading to an Optimal Model presentation)Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 5(11):2011, 1742-1749